مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي
الواقع والآفاق
١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢
فندق شيراتون الدوحة

بالتعاون مع
مركز العودة الفلسطيني
The Palestinian Return Centre

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012

"الربيع العربي" والقضية الفلسطينية:
مستويات التأثير، محدوديته، وتفاعلاته المستقبلية

عبد النور بن عنتر

أستاذ محاضر، جامعة باريس

عبد النور بن عنتر

تعيش المنطقة العربية موجة انتفاضات ديمقراطية عارمة، فما هي تداعيات هذه الصحوة الديمقراطية –التي أتت على أطروحة "الاستثناء العربي"– على القضية الفلسطينية؟ منطقيًا فإن أي تطور إيجابي في المنطقة العربية، محليًا وإقليميًا، لابد وأن ينعكس إيجابًا على القضية الفلسطينية، لكن الولوج في التفاصيل يُظهر مدى تعقد الأمور وتداخل العوامل. وعليه فالسؤال لا يخص فقط انعكاسات "الربيع العربي" على الساحة الفلسطينية عمومًا بل أيضًا "تخلف" الشعب الفلسطيني عن ركب قطار الاحتجاجات الشعبية العربية رغم إرثه التاريخي في هذا الإطار، والتأثيرات المحتملة على اللاجئين الفلسطينيين.

تركز هذه الورقة، في معالجة التأثيرات على المشهد الفلسطيني، على جملة من العناصر الأساسية نحصرها في محورين أساسين: يفحص الأول "مكانة" القضية الفلسطينية في "الربيع العربي"، وتأثيرات هذا الأخير عليها وانفراد الساحة الفلسطينية بصمت في الوقت الذي يعم فيه نسبيًا الغليان الشعبي في المنطقة العربية، بل يبدو أن القضية الفلسطينية تسبح عكس التيار (تغيير من أعلى بدل تغيير من أسفل). فيما يحلل المحور الثاني تأثيرات "الربيع العربي" على قضية اللاجئين بدراسة الحالة السورية، كون سوريا البلد الوحيد المستقبِل للاجئين الفلسطينيين الذي يعرف انتفاضة شعبية، كما يحاول رصد أهم التفاعلات والتطورات المستقبلية لتأثيرات "الثورات" العربية على اللاجئين.

القضية الفلسطينية: الحضور والتوظيف في "الربيع العربي"

من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن القضية الفلسطينية كقضية/شعار تعبوي محدودة الحضور/التوظيف في "الربيع العربي"؛ حيث إن المنتفضين من الشباب العربي لم يرفعوا لافتات وشعارات تخصها. فما سر ذلك؟ هل تراجعت القضية الفلسطينية في سلم أولويات ما يُسمى مجازًا "الشارع العربي" الذي ظل دائمًا ينبض أيضًا على وقع الساعة الفلسطينية؟ لا يبدو أن الأمر ينحصر في تراجع مكانة هذه القضية لدى الحامل الاجتماعي العربي، وإنما يعود إلى أسباب أخرى؛ أولها: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية اتخذت منذ بدايتها طابعًا قُطريًا بمعنى أنها تحمل همومًا وطموحات محلية أساسًا، رغم تطورها في بيئة عربية، وهذا ما يفسر غياب الشعارات واللافتات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، فلا مساندة للقضية الفلسطينية ولا تنديد بالسياسات الإسرائيلية والأميركية. ثانيها: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية عفوية وغير منظمة؛ حيث تميزت عمومًا بافتقارها لبنية تنظيمية وقيادة واضحة ومحددة إلى درجة أنها "ثورات" بدون أبطال تقريبًا لأن البطولية جماعية. ومن هنا فالعفوية وغياب البنية التنظيمية جعلا الانتفاضات الديمقراطية تعبِّر أساسًا عن مطالب اجتماعية سياسية محلية. ثالثها: ربما وجود قناعة لدى المنتفضين العرب بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وأنه لا يمكنهم دعم الفلسطينيين وأيديهم مكبلة بغلال الأنظمة التسلطية. ومن هنا فالدمقرطة محليًا هي خير سبيل لدعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. رابعها: أن التضخم في التوظيف السياسي والمزايدات على القضية الفلسطينية من قِبل الأنظمة طوال عقود قد تكون أثّرت، عن وعي أو غير وعي، على المنتفضين العرب على أساس أن هذه القضية كانت مطيَّة لأنظمة تسلطية لـتأجيل أمور ولتبرير أخرى...

مستويات التأثير على القضية الفلسطينية

يتعين التفريق هنا بين نوعين أو مستويين من التأثير: الأول شعبي والثاني سياسي. يخص الأول "حدود" انتقال العدوى الاحتجاجية إلى "الشارع الفلسطيني"، فيما يخص الثاني تأثيرات "الربيع العربي" على الإدارة السياسية للقضية الفلسطينية واستجابة إسرائيل والقوى الكبرى. بالنسبة للأول نلاحظ أن انتقال العدوى إلى الأراضي الفلسطينية بقي محدودًا للغاية إن لم نقل منعدم، وبعض المظاهرات الشعبية التي نادت بالمصالحة الوطنية بقيت في واقع الأمر إصلاحية، بينما جاءت تغييرية في الدول العربية. فعلى عكس المنتفضين التونسيين والمصريين الذين نادوا بسقوط النظام، طالب المنتفضون الفلسطينيون، خلال مظاهرات محدودة جدًا من حيث التعبئة والاستمرارية، بالإصلاح (المصالحة بين فتح وحماس). وهذا يعني أن سقف

المطالب الشعبية الفلسطينية منخفض للغاية مقارنة بسقف المطالب الشعبية التونسية، المصرية... طبعًا قد يكون واقع الاحتلال مصدر ذلك، لكن من المفروض أن يكون هذا دافعًا إضافيًا لرفع سقف المطالب الشعبية، خاصة وأن سجل الانتفاضات الشعبية الفلسطينية ثري.

التغيير من أسفل عربيًا و(محاولة) التغيير من أعلى فلسطينيًا

نظرًا للطبيعة التسلطية للأنظمة العربية ولاختراق القوى الخارجية للمنطقة، فإن التغيير يأتي عمومًا من أعلى؛ وذلك وفق ثلاثة طرق: الموت الطبيعي (مع توريث السلطة إن أمكن)؛ الانقلابات غير العنيفة أو الناعمة (soft) ، الانقلابات (العسكرية) الصلبة (hard) العنيفة. ويُعد لبنان حالة استثنائية في هذا المجال بسبب بنيته الطائفية. وعرف المشهد السياسي العربي حالة واحدة فقط لاستقالة رئيس (رغم أنه انتخب في انتخابات تعددية): استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال في 1998، لتكون استثناء يؤكد القاعدة؛ ومن ثَمَّ فأنماط التغيير الثلاثة على أعلى هرم السلطة تندرج كلها ضمن التغيير من أعلى، إلى أن جاءت الانتفاضة الديمقراطية التونسية لتحدث ثورة في نمط التغيير في العالم العربي ولتسجل قطيعة سياسية في تاريخ العرب الحديث. إنه نمط جديد في التعامل الشعبي مع الشأن السياسي؛ نمط التغيير من أسفل الذي هو من فعل الشعب المنتفض بعيدًا عن هرم السلطة وموازين القوى فيها. ومع الانتفاضة في مصر وفي ليبيا –وإن كان عامل التدخل العسكري الأجنبي يفسد التحليل في الحالة الليبية– اتضح أن النهج التغييري الذي أتت به الانتفاضة التونسية ليس بحدث عرضي بل يشير إلى اتجاه ثقيل في السياسة العربية، رغم اختلاف السياقات الوطنية. وتُعد هذه النقلة النوعية في التعامل الشعبي مع السلطة دلالة على نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قسريًا(1)، وإلى انتقال الخوف إلى المعسكر الآخر أي الأنظمة التي أصبحت تتوجس مما تؤول إليه الأمور في الحال والمآل. ومن هنا فإن التغيير من أسفل يُعد من أبرز خصائص "الربيع العربي".

بيد أن المسألة الفلسطينية انتهجت مسلكًا يقوم على التغيير من أعلى على عكس مسار "الربيع العربي". ألم يُضِع الفلسطينيون بهذا فرصة تاريخية بعدم انتفاضهم مستغلين سياق الانتفاضات الديمقراطية العربية؟ ثم لماذا يبقى المشهد الفلسطيني "ساكنًا" فيما يعيش محيطه الإسرائيلي حركة احتجاجية اجتماعية؟ لقد تعوَّد المشهد الفلسطيني على جدلية الداخل والخارج بتأرجح ثقل النضال بين الداخل الفلسطيني والشتات، وبعد اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية انتقلت العملية النضالية إلى جدلية الأعلى والأسفل، وتعد الانتفاضة الثانية التحرك الشعبي الوحيد لاسترجاع زمام المبادرة منذ اتفاقيات أوسلو. لكن مع "تصلّب عود" المؤسسة/النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في مواجهة "الشارع الفلسطيني" وتحول الخلاف بين فتح وحماس من صراع حول سبل إنهاء الاحتلال إلى صراع حول السلطة –في ظل الاحتلال- انتكست التقاليد التعبوية الفلسطينية وأصبح التغيير في فلسطين من الأعلى فقط. وعجزت التعبئة الشعبية، بعيدًا عن الفصائل المتناحرة، عن استرجاع المبادرة وحمل المطلبين التغييريين: تغيير النظام الفلسطيني الناشئ وتغيير واقع الاحتلال. ومن هنا يمكن القول بأن عدم انتقال عدوى الاحتجاجات الديمقراطية العربية إلى الأراضي الفلسطينية يعود إلى ضعف القدرة التعبوية الشعبية في فلسطين بسبب انتكاسة المحاولات التعبوية السابقة وكذلك بسبب تمسك السلطة برأسيها بزمام المبادرة.

عِوَض توظيف الظرف العربي المواتي للغاية والذي جعل موازين القوى لصالح الفلسطينيين، انتهجت القيادة الفلسطينية سبيل التغيير من الأعلى والتخلي عن الدعم الشعبي، فحملت ملف المطالبة بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة في وقت يشهد جزء من العالم العربي غليانًا شعبيًا من أجل الحرية والديمقراطية. كان من المنتظر أن يُستغل هذا الظرف شعبيًا لوضع إسرائيل والقوى الغربية أمام الاستحقاق الديمقراطي العربي، على أساس أنه يصعب على القوى الغربية الادعاء بدعم المطلب الديمقراطي في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، وتجاهله في فلسطين. ولا نقول شططًا إن اعتبرنا أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ووكالاتها (اليونسكو) في هذا التوقيت بالذات ساهم بشكل أو بآخر في إجهاض انخراط "الشارع الفلسطيني" في المخاض الديمقراطي العربي، خاصة وأن حظوظ نجاح هذا المسعى السياسي كانت معدومة بسبب الموقف الأميركي المعادي أصلاً. فما السبب الدافع للمراهنة السياسية على مبادرة محسومة سلفًا على حساب تعبئة شعبية؟

وعليه فتأجيل "الربيع الفلسطيني" يُفسَّر أيضًا بحسابات سياسية تجعل النظام الفلسطيني الناشئ تسلطيًّا شأنه شأن الأنظمة العربية التسلطية، ذلك أنه إذا تحقق هذا "الربيع الفلسطيني" ستكون معركته على جبهتين: أولهما: توحيد الصف الفلسطيني برأب الصدع بين فتح وحماس. وثانيهما: الضغط شعبيًا على إسرائيل لإجبارها في نهاية المطاف على الانسحاب. ويمكن

القول هنا بفرضية فحواها أن الانقسام الداخلي أجَّل/عرقل "الربيع الفلسطيني". ويبدو أن هناك اتفاقًا ضمنيًا بين الفرقاء السياسيين على تفادي أي احتجاج شعبي على النمط العربي الراهن لأنه سيأتي لا محالة على السلطة الحالية برأسيها في غزة والضفة، فضلاً عن واقع الاحتلال.

معضلة اللاجئين

إما أن يُوظَّفوا أو يُطرَدوا، هذا هو حال اللاجئين الفلسطينيين عمومًا مع الأنظمة العربية، فهم في غالب الأحيان كبش فداء صراعات لا تعنيهم وهم في غنى عنها؛ ففي 1991 طردت الكويت 300 ألف فلسطيني بتهمة التواطؤ مع نظام صدام حسين دافعين بذلك ثمن موقف منظمة التحرير الفلسطيني آنذاك. وبعد سقوط نظام صدام حسين في 2003 تعرَّض الفلسطينيون لاعتداءات من ميليشيات عراقية بتهمة تواطؤهم مع النظام السابق، فكان أن فرُّوا نحو سوريا والأردن إلا أن البلدين رفضا دخولهم أراضيهما فمكثوا أشهرًا في مخيمات نُصبت على حدودهما. ومثل هذه السوابق هي التي تجعل اللاجئين الفلسطينيين لا ينخرطون في "الثورات" التي تهز البلدان التي يعيشون فيها خوفًا من انتقام جماعي. والحقيقة أنهم بين مطرقة النظام وسندان المعارضة/"الثوار"، فإن هم ساندوا الثورة يقمعهم النظام، وإن هم التزموا الحياد فسيرى النظام في ذلك دعمًا لـ "الثوار" فيما يرى هؤلاء في ذلك مساندة للنظام.

اللاجئون و"الربيع العربي" من خلال الحالة السورية

لقياس تأثيرات "الربيع العربي" على اللاجئين يجب أن نتوقف عند وضعهم في سوريا في الراهن بحكم أنها بلد "الربيع العربي" الوحيد الذي يُؤوي عددًا هائلاً من اللاجئين الفلسطينيين (467 ألف لاجئ حسب وكالة غوث اللاجئين).

من الواضح أن القيادة الفلسطينية ومعظم الفصائل استوعبت التجارب السابقة، لاسيما الكويت في 1991، التي صقلت المخيال الجمعي الفلسطيني، مفضلة موقفًا متزنًا يتفهم مطالب الشعب السوري لكن دون استعداء النظام. وحتى بعض الفصائل التي وجدت في سوريا حليفًا لها تعمل على الإبقاء على شعرة معاوية. بيد أن موقفها يزداد تعقيدًا مع تولد قناعة لدى النظام السوري بصفرية الصراع مع المحتجين، وبالتالي من لا يقف معه فهو ضده؛ ومن ثَمَّ فاستمرار الأزمة سيزيد من الضغوطات على حماس ومن معضلتها السياسية. طبعًا سجل النظام السوري مع الفلسطينيين سلبي في جزئه الكبير (ما حدث في لبنان ومحاولات الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية)، بيد أن العدد الهائل من الفلسطينيين في سوريا يجعل منهم "عقب أخيل" قيادة السلطة الفلسطينية ومختلف الفصائل، وعليه فلن تتحسر المنظمات الفلسطينية لرحيل النظام السوري. أما دول الجوار فتتخوف من خلط وتوريط اللاجئين في المستنقع السوري؛ لأنهم سيكونون ضحية الاعتداءات مما يجبرهم على النزوح نحوها. ومن هنا فبعض مواقفها ليست حبًّا في اللاجئين وإنما خوفًا من تدفقهم. لكن كيف يتعامل اللاجئون مع الوضع في سوريا؟

لما اندلعت الانتفاضة في مدينة درعة تبنّى النظام السوري إستراتيجية تقوم على تحميل الأجانب مسؤولية الاحتجاجات مدرجًا فلسطيني المخيم القريب من درعا ضمن تلك العناصر الأجنبية ككبش فداء، رغم أنه دأب على تقديم نفسه كمساند للفلسطينيين. هكذا لحق بهم من أوصاف ما لحق بإخوانهم في السابق في الأردن وفي لبنان. ولتوريط اللاجئين في حركة الاحتجاجات، تسللت عناصر من "الشبيحة" إلى مخيم اللاذقية خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة السورية لتخويف اللاجئين وإشعال فتيل الصراع الطائفي. فكان أن قام اللاجئون بوضع حواجز لمراقبة الدخول إلى المخيم. واستعاد الفلسطينيون بهذه المناسبة، حلقات درامية من تاريخ النزوح والتهجير (الكويت 1991، العراق 2003...)؛ لذا سعوا للإبقاء على مسافة ملائمة من الانتفاضة خوفًا من استهدافهم في أية لحظة. وعليه لم يكن هناك أي انخراط فلسطيني جماعي في الانتفاضة السورية، لكن هذا لا يعني أن فلسطينيين لم ينخرطوا فيها فرادى. والحقيقة أن موقف النظام السوري يتأرجح بين الاستهداف والتوظيف. فبعد أن أوحى بتورطهم باعتبارهم عناصر أجنبية، حاول توظيفهم بالسماح ولأول مرة لمسيرة فلسطينية نحو الجولان المحتل في إطار "مسيرة العودة" التي انطلقت في وقت متزامن من الأراضي المحتلة، ولبنان والأردن نحو الحدود مع إسرائيل. وقد جاءت هذه المسيرة في خضم "الثورات" العربية والمصالحة الفلسطينية. وبمشاركتهم القوية في هذه المسيرة برهن اللاجئون على أنهم فاعل أساسي في المسألة الفلسطينية رغم تهميشهم منذ إبرام اتفاقات أسلو. ويبدو من هذه المسيرة وضحاياها (سقوط فلسطينيين برصاص الجنود الإسرائيليين) أنها دلالة على تعبئة شعبية في أوساط

اللاجئين تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف: تجنب التورط في الأزمة السورية؛ ورفض أي توظيف للاجئين في الصراع من قِبل النظام السوري أو من قِبل بعض الفصائل الفلسطينية (مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة التي حاصر لاجئون ونازحون مقرها تنديدًا بموقفها)، وإسماع صوتهم على الساحة الفلسطينية في الداخل المحتل. كما ندد لاجئو مخيم اليرموك بمحاولة بعض الفصائل توظيف مسيرتهم وضحاياهم. وحلَّ شعار "الشعب يريد إسقاط إسرائيل" محل شعار "الشعب يريد إسقاط الفصائل". ويبدو أن التحركات التي عرفها مخيم اليرموك تشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الذين استغلوا الوضع الإقليمي لإسماع صوتهم ينخرطون في حركة الاحتجاج ربما لقطع الطريق أمام بعض الفصائل الساعية إلى وقوفهم إلى جانب النظام. وهذا ما يجعلهم مستهدفين من قبل النظام السوري لمجرد رفضهم للفصائل الموالية له(2). من الواضح أن الحركة التعبوية للاجئين في سوريا تغييرية (باتجاه الداخل الفلسطيني)، بينما بقيت إصلاحية في الأراضي المحتلة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

وعمومًا يعبِّر الفلسطينيون من خلال هذه الحركة الاحتجاجية (في المخيمات) عن مطالبهم الخاصة فيما يخص حق العودة، وتجديد القيادة السياسية الفلسطينية، وإعادة إدماج اللاجئين في النضال الوطني ونهاية توظيف قضيتهم من قبل سوريا. وهي مطالب تتقاطع ومطالب الشعب السوري من حيث الأرضية المشتركة (الحرية)(3). وقد يزيد هذا المشهد في المخيمات الفلسطينية في سوريا من تعميق الهوة بين شتات اللاجئين والداخل الفلسطيني الذي همَّشهم منذ إبرام اتفاقات أوسلو. وقد اتضح في السنوات الماضية مدى اتساع هذه الهوة خاصة مع اهتمام القيادة الفلسطينية ببناء الدولة مهمِّشة مسألة اللاجئين(4).

تأثيرات على قضية اللاجئين

أيهما أكثر خدمة للقضية الفلسطينية: أنظمة عربية تسلطية أم أنظمة ديمقراطية؟ وماذا لو انتهى تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية وديمقراطية؟ من الواضح أن وجود أنظمة عربية ديمقراطية سيخدم اللاجئين الفلسطينيين على أكثر من صعيد. ويمكن حصر ذلك في ستة عوامل:

1) **أولها:** الصعيد الشعبي؛ فالديمقراطية ستفتح المجال للحركات الجمعوية والأهلية لدعم والاعتناء باللاجئين الفلسطينيين؛ مما يجعل قضيتهم تستفيد من حامل اجتماعي حالت الدولة التسلطية العربية دونه. وهذا سيحسِّن وضعية هؤلاء خاصة في الدول العربية ذات الإمكانات المحدودة.

2) **ثانيها:** أن تحسن الوضع الداخلي في الدول العربية سينعكس إيجابًا على اللاجئين الفلسطينيين. وبما أن الدول العربية تقمع مواطنيها لا يمكن أن ترحم اللاجئين المقيمين على أراضيها؛ ومن ثَمَّ فإن الانتقال من الدولة التسلطية إلى دولة المواطنة سيفتح مجالاً للحرية ولاحترام حقوق اللاجئين، وإفساح المجال أمامهم في سوق العمل مثلاً دون تمييز. وتُعد هذه المسألة في غاية من الأهمية لأنها تقوم على المساواة (في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) بين المواطنين العرب (في الدول المستقبلة) واللاجئين. وهو هدف عجزت الجامعة العربية عن تحقيقه لرفض الدول المعنية متذرعة بالخصوصية والتوازنات الاجتماعية الطائفية، باستثناء سوريا التي منحتهم حقوقًا واسعة. بيد أن المساواة لا تعني التجنيس أو التوطين النهائي. وعليه قد يسمح "الربيع العربي" بتحقيق هدف الجامعة في هذا المضمار.

ويعود هذا الهدف إلى قرار الجامعة العربية، في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، القاضي بمراعاة المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين ومواطني الدول العربية المستقبلة لهم. وقد تضمن برتوكول الدار البيضاء لعام 1965 هذه التوصيات. لكن لم يُكتب لها التطبيق في جميع الدول المستقبلة للاجئين. بل إن الجامعة العربية أقرت في 1991 بفشلها معترفة بأن التعامل مع هؤلاء يحكمه النظام القانوني لكل بلد. وعليه فرغم الحديث عن التضامن فإن العوامل المحددة هي تلك المتعلقة بالخصوصيات السكانية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقبلة، ووفقها حدّد كل بلد وضع اللاجئ المقيم على أراضيه(5).

3) **ثالثها:** أن الديمقراطية ستُخرج اللاجئين من دائرة المعالجة الأمنية؛ ذلك أن الأنظمة التسلطية العربية تعودت على أمننة securitisationكل شيء حفاظًا على أمنها على حساب أمن الدول. وبالتالي ستقود الديمقراطية إلى رفع الأمننة(6)

desecuritisation هذه عن مجمل القضايا غير الأمنية. وهذا يعني تحسن وضع هؤلاء. طبعًا مقاربة الأمن على أساس أمن النظام الحاكم -بل وحتى العائلة الحاكمة في الأنظمة الملكية والأقلية الإستراتيجية الحاكمة في الأنظمة الجمهورية (بنوعيها العادية والتوريثية)- على حساب الأمن الوطني أفسد المقاربة العربية للأمن، وخلق دولاً منكشفة وهشة(7).

4) **رابعها:** أن دمقرطة الدول العربية يجعلها قادرة فعلاً على الدفاع عن قضية اللاجئين على الساحة الدولية، لأن دولاً تقهر مواطنيها لا مصداقية لها في الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين.

5) **خامسها:** الدمقرطة تعني أيضًا تطبيع العلاقات العربية البينية؛ مما سيحمي اللاجئين من المعاناة التي عاشها بعضهم بسبب الغزو العراقي للكويت أو عقب سقوط نظام صدام حسين. بمعنى أن الديمقراطية ستحول دون تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى كبش فداء للصراعات العربية البينية والمحلية.

6) **سادسها:** دمقرطة الدول العربية والانتقال من عالم أمن النظام إلى عالم أمن الدول والحريات الأساسية والمواطنة سيفسح المجال أيضًا للاجئين الفلسطينيين للتنظيم والتعبئة، والقيام بمظاهرات ومسيرات شعبية سلمية في عواصم الدول المستقبلة لهم بدعم منها ومن شعوبها ليُسمعوا صوتهم للعالم وليعبروا عن مطالبهم وحقوقهم، خاصة وأن الحركات التعبوية الاجتماعية تلعب اليوم دورًا أساسيًا في العالم لما تسمح به الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت من الاتصال والتواصل والتنظيم وبث الصورة دون الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية. كما أن تحول الدول العربية إلى دول ديمقراطية سيجعل الحكومات العربية القادمة تحت الرقابة الشعبية في علاقتها بإسرائيل، وبالتالي فالتطبيع الرسمي (العلني والسري) لن يكون سهلاً في سياق ترجع فيه الكلمة الفصل للشعب.

بيد أن هذا المشهد "الإيجابي" قد يصبح مشوهًا في حالتين قد تتطوران في الآن نفسه مما يعقِّد أمر اللاجئين ويضع أمنهم على المحك؛ الحالة الأولى: هي قيام أنظمة جديدة على مبادئ ديمقراطية أو مزيج من الديمقراطية والطائفية كما هو حال العراق اليوم، لا تهتم باللاجئين بل تشجع أو على الأقل تتسامح مع من يعتدي عليهم ويجبرهم على النزوح إلى دول أخرى على نمط المشهد العراقي بعد احتلاله. خاصة وأن اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول يُنظر إليهم من قبل أطياف من المعارضة على أنهم محسوبون على النظام؛ ومن ثَمَّ فعملية الاستهداف ثم الانتقام –في حال سقوط النظام– تكون أكيدة. إنها معضلة اللاجئين الفلسطينيين بين مطرقة النظام وسندان المعارضة؛ مما يجعل كل تموقع سياسي يصدر عنهم بل مجرد حياد (يعتبره طرف سلبيًا بينما يراه طرف آخر إيجابيًا) مصدر تهديد لأمنهم. وفي أسوأ الأحوال سيكون اللاجئون من الآثار الجانبية لصراعات لا تعنيهم. أما الحالة الثانية فهي تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية مع أنظمة ديمقراطية؛ مما يعني أن القضية الفلسطينية ستبقى رهينة التوظيف السياسي والمزايدات التقليدية كما اعتادت الأنظمة العربية على ذلك. وليس من المستبعد أن تستخدم بقايا التسلطية العربية، لاسيما صاحبة النفوذ والمال منها، القضية الفلسطينية في صراعها مع الديمقراطيات الناشئة...

ونافلة القول: إن ميلاد "ربيع فلسطيني" يبقى المشهد الأنسب -إن لم نقل الأمثل- بالنسبة للفلسطينيين في الداخل المحتل وفي الشتات لأنه كفيل بإخراج قضيتهم من معضلاتها. وسيشكل قوة شعبية عارمة وضاغطة على النظام الفلسطيني المفكك المفاصل، وعلى الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدور الفلسطينيين وأيضًا على القوى الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة. حينها يصعب على هذه القوى أن تقول بالمستلزم الأخلاقي ودعم المطلب الديمقراطي في ليبيا وفي سوريا وتغض البصر عنهما في فلسطين(8)... إن التوقيت إستراتيجي بالنسبة لـ "ربيع فلسطيني" لتغليب التغيير من أسفل بعد فشل المحاولات المتكررة للتغيير من أعلى. وسيضع أي تحرك شعبي فلسطيني، على النمطين التونسي والمصري، النقاط على الحروف بشأن هذا الخلل البنيوي بين عالمية المستلزم الأخلاقي (الحرية، وحقوق الإنسان والديمقراطية) وانتقائية تطبيقه ميدانيًا.

المراجع

(1) "لا مفر من انتقال الدولة العربية من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية، وإلا ستكون الكارثة (...) صحيح أن المظاهرات والمسيرات الشعبية لم ترقَ بعدُ إلى عامل تغيير من الأسفل في البلدان العربية، لكن الوضع قد يتغير في السنوات القليلة القادمة مع تراجع –وربما زوال– خطر التطرف المسلح؛ مما سيضع السلطة في أكثر من بلد أمام الاستحقاق الديمقراطي. تزايد مثل هذه المسيرات الاحتجاجية متعددة المطالب يضع الأنظمة في وضع صعب (...) الاضطرابات التي شهدتها دول عربية في السنوات الأخيرة تعبّر عن نقلة نوعية في علاقة المجتمع بالسلطة لأنها تشير إلى نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قهريًا. على السلطة أن تأخذ في الحسبان احتمال انتفاضات وطنية في حالة استمرار الانسداد السياسي...". عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 273، السنة 24، نوفمبر/تشرين الثاني 2001، ص 23.

(2) – Valentina Napolitano, « Les réfugiés palestiniens et la contestation populaire en Syrie », Esprit, juillet 2011 http://esprit.presse.fr/archive/review/article.php?code=36145&folder=3

(3) Ibid.,

(4) Mohamed Kamel Doraï, Les réfugiés palestiniens du Liban : une géographie de l'exil, Paris, CNRS Editions, 2006, p. 238

(5) Jalal Al Husseini, « La gestion de l'immigration des réfugiés palestiniens dans les pays arabes : à la recherche d'un équilibre incertain », http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/34/35/79/PDF/AL_Husseini_Immigration_refugies.pdf - pp. 6-7

(6) عن الأمننة ونقيضها راجع:
Ole Waever, "Securitization and Desecuritization" In Lipschutz R. D. On Security (New York: Columbia University Press 1995); Barry Buzan and Ole Waever, "Macrosecrutisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitization Theory", Review of International Studies vol.35, n°2, 2009, pp. 253-276.

(7) عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد 133، ربيع 2008، ص 78.

(8) Abdennour Benantar, « Arab Democratic Uprisings: Domestic, Regional and Global Implications », New Global Studies, vol.5, n°1, April 2011, p. 8 - http://www.bepress.com/ngs/vol5/iss1/art5